

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون



الجلسة ٧٧٦٦

الأربعاء، ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد إبراهيم	(ماليزيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشوف
	إسبانيا	السيد غونزاليث دي لينارث بالو
	أنغولا	السيد غاسبار مارتيز
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد فيتريكو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	السنغال	السيد سيك
	الصين	السيد شو تسونغ شنغ
	فرنسا	السيد لاميك
	مصر	السيد مصطفى
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون
	اليابان	السيد ييشو

جدول الأعمال

تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2010/507)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1627476 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥ | ٠٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2010/507)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئة ماليزيا وفريقكم، سيدي الرئيس، على إدارتكم لأعمال المجلس بشكل جيد للغاية خلال الشهر الماضي. ونود شكركم سيدي، على عقد هذه الجلسة، وعلى التركيز المفيد للغاية لمناقشتنا، بما في ذلك على منع نشوب الصراعات، وعلى أساليب عمل المجلس. وفي رأينا، ترتبط قدرة المجلس على منع نشوب الصراعات بطابعها بأساليب عمله، وبطريقة تواصل أعضاء المجلس مع بعضهم البعض ومع الأمانة العامة. وأريد إثارة بضع نقاط بشأن موضوعين من المواضيع ذات الصلة، أي أهمية المعلومات الحسنة التوقيت الواردة من الأمانة العامة، وبعض الملاحظات المتعلقة بالسرية.

ولكي يتمكن المجلس من اتخاذ إجراءات مبكرا، من المهم إدراكه للتهديدات الأمنية المحتملة. إننا بحاجة إلى أن نكون مطلعين على الأحداث التي يكون فيها ولاية للمجلس لكي يتدخل. وفي الحالات التي يكون فيها روايات متضاربة للأحداث، يقع على كاهل الأمانة العامة دور هام في تقديم رواية رسمية للأحداث. لقد رأينا ذلك الأسبوع الماضي من خلال الإحاطة الإعلامية المتعلقة بالصحراء الغربية، التي كانت مفيدة للغاية، لتقديم صورة واضحة بشأن التطورات المتعلقة بقضية خلافية وحساسة. وفي الحالات التي تتطور بسرعة، من

الأهمية. يمكن توجيه انتباه جميع أعضاء المجلس بسرعة للحالة الميدانية. وإلا سيجد الأعضاء المنتخبون أنفسهم في وضع غير ملائم فيما يتعلق بهذه المسائل.

ويتعين أيضا أن يكون أعضاء المجلس على علم بالقضايا المستجدة على نطاق أوسع، والأزمات المحتملة حيث يوجد خطر مواجهة مأزق سياسي، أو حيث يمكن للمشاكل الإقليمية أن تؤدي إلى تفاقم حالة سلام هش أصلا. ونحن ممتنون للجهود التي يبذلها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية في هذا الصدد. وكأعضاء في المجلس فإننا بحاجة إلى مواصلة الجهود والابتكار السياسي بشأن هذه المسألة. إنها مسألة سنتناولها الشهر المقبل خلال فترة رئاستنا للمجلس.

وترتبط مسألة التوقيت المناسب للمعلومات أيضا بمسألة السرية المعاكسة لها. وخلال فترة عضويتنا للمجلس التي استمرت ٢٠ شهرا، دافعنا عن أهمية الشفافية في عمل المجلس، باعتبار ذلك عنصرا هاما في مسؤوليتنا أمام الدول الأعضاء التي انتخبنا ومن أجل شرعيتنا، لأن المجلس يتخذ إجراءات باسم الدول الأعضاء.

غير أن السرية منظور مناقض مهم للشفافية. فلا يمكن للأمانة العامة أن تقدم تقييمات صريحة إذا ما تم نقلها على الفور خارج قاعة المشاورات. ولا يمكن أن يجري أعضاء المجلس تبادلات مجدية على المستوى السياسي عندما تتكرر المناقشات الحساسة حرفيا. ولا يمكن اختبار الأفكار واستكشافها وستصبح بدلاً عن ذلك مقتصرة على تدخلات مجزأة آمنة للاستهلاك العام، لا التبادلات الصريحة الضرورية عند التعامل مع المسائل المعقدة والجديدة. إننا نرى أننا بحاجة إلى أن نجتهد في ضمان احترام السرية بالقدر المناسب. فإن لم تكن غرفة المشاورات سرية، ستذهب المناقشات حتما إلى أماكن أخرى، ولا يصب ذلك في مصلحة أحد.

العالم الأوسع نطاقاً ليست شيئاً يعود بالفائدة على منع نشوب النزاعات أو البحث عن السلام.

فإذا أخذنا الحالة في حلب، باعتبارها أبشع مثال، حيث بلغت معاناة الشعب السوري مداها، فلها مثال يدل على واقع، مهما اعتقدنا أنه سيء، يمكن أن يزداد سوءاً على الدوام. ومهمتنا هنا هي أن نحاول تسليط الضوء بصورة علنية على الحالة هناك سعياً إلى الضغط لتشجيع المسؤولين عن الحالة على إصلاح طرقهم وتحقيق السلام حيث تسود الحروب والمآسي والمعاناة حالياً. ولذلك فإن تسليط الضوء على المسائل المدرجة في جدول أعمالنا، يكتسي أهمية بالغة، وهو الوجه الآخر لعملية السرية، حيث نحتاج أن نعمل سرا.

وأنا لا أتكلم عن تسليط الضوء على المسألة من أجل صدم الناس أو ترويعهم، أو بدرجة أقل لتسجيل نقاط سياسية. إنما أعني أن بالتركيز على الحالة المتدهورة، ينبغي أن نظهر للعالم أننا نراقب وأن هناك على الأقل ما يمكن أن نفعله لمحاولة منع حالة سيئة من أن تصبح أسوأ. وإذا ما فعلنا كل ذلك سرا، فإننا بذلك نعطي حرية المرور لأولئك الذين يحاولون مواصلة الحرب الطائشة الوحشية - وأعني النظام السوري - ضد شعبه. ولذلك فإن الشفافية جزء هام من مجموعة أدواتنا عندما يتعلق الأمر بمحاولة تحسين الأداء في منع نشوب النزاعات وتسويتها.

والمسألة الثانية، المختلفة تماماً، التي أود أن أركز عليها، حيث يوجد نفس الصراع بين السرية والشفافية هي عملية اختيار الأمين العام المقبل. فقد أجرينا الآن ثلاثة استطلاعات رأي شكلية. وليس مستغرباً أن النتائج الكاملة تتاح على موقع تويتر في غضون بضع دقائق من الاقتراع. واعتقد أننا نحصل على الأسوأ من كلا العالمين. فما ينبغي لنا السعي إليه هو السرية فيما يتعلق بالمرشحين. فكل شيء نتكلم عنه معهم سرا في مجلس الأمن ينبغي أن يظل سرا سرية تامة.

ونتطلع إلى سماع المزيد من أعضاء المجلس الجدد عن أفكارهم. وأعلم أن بوسعي أن أعول على دعم الأعضاء في الشهر القادم.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أهنتكم، السيد الرئيس، رملان، وفريقكم على كل ما قمتم به في شهر آب/أغسطس الناجح. واعتقد أننا قد فعلنا الكثير تحت قيادتكم. فقد استجبنا لكثير مما يجري في العالم، ولذا يسرني أنكم قد وجدتم الوقت لهذه الجلسة الختامية. سأوجز ملاحظاتي وأركزها على مسألتين، كما اقترحتم، السيد الرئيس، في المذكرة المفاهيمية المفيدة.

أولاً، فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات، وثانياً، العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة، والصلة بين المسألتين هي الشفافية. ولذلك، فإنني أتفق تماماً مع ما قال جيرارد لتوه عن ذلك، وخاصة فيما يتعلق بنقطته الأخرى عن تدفق المعلومات من الأمانة العامة. ولئن كان لي أن آخذ مثلاً واحداً لفشلنا كمجلس في مجال منع نشوب النزاعات، فإنني سأذكر سورية. فقد اعتقدت أننا عقدنا جلسة ناجحة بالأمس بشأن الأسلحة الكيميائية في سورية. ولكن عندما ننظر إلى تاريخ السنوات الخمس للتراع، فإن المجلس قد أخفق في أن يكون له أي أثر حقيقي على تسوية النزاع سياسياً، وكان تأثيره أقل في منع نشوبه في المقام الأول. وقد تحتم أن يبذل الكثير من الجهود الرامية إلى محاولة القيام بذلك في السر، غير أن هناك مخاطر عندما نقوم بالكثير من أعمالنا في سرية. ومرة أخرى، فإنني أتفق تماماً مع ما قاله جيرارد إزاء الحاجة إلى السرية، بشأن الأمور التي يجب أن تظل سرية، ولكن بالمثل، اعتقد أن بعض الأمور يمكن أن تكون أكثر شفافية. واعتقد أننا سنستفيد من زيادة السرية بشأن بعض المسائل والمزيد من الشفافية بشأن أخرى. فمحاولة إخفاء حجم وطبيعة النزاع السوري عن

الوصول إلى المناطق الساحلية للدول المجاورة. وقد شهدنا، هذا الشهر للمرة الأولى، نجاح إطلاق قذيفة تسيارية من غواصة، والأولى التي تسقط داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة لدولة أخرى. وعلى الرغم من ذلك الوضع المقلق، علينا أيضا أن نرحب بحقيقة أن مجلس الأمن قد استعاد وحدته فيما يتعلق بهذه المسألة. ففي يوم الجمعة، ٢٦ آب/أغسطس، أدنا بالإجماع إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للقذائف، مؤكدين مجددا في ذات الوقت عزمنا على اعتماد تدابير جديدة مجدية عملا بالقرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦).

وضمن قائمة الأخبار السارة، فإن إسبانيا ممتنة للرئاسة الماليزية على عقد المناقشة المفتوحة (انظر S/PV.7758) بشأن عدم الانتشار، التي عقدت في ٢٣ آب/أغسطس. وقد ساعد حضور الأمين العام والممثل السامي لشؤون نزع السلاح ومشاركة ٦١ وفدا ومنظمة دولية على إبراز الاهتمام الكبير القائم بخصوص هذه المسألة. وقد لاحظنا خلال تلك المناقشة، من جهة، أن هناك قلقا مشتركا إزاء تهديدات جديدة - لا سيما بالنظر إلى الصلة بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل والمخاطر التي نشأت بسبب التقدم التكنولوجي والعلمي. بيد أنه، من ناحية أخرى، كانت هناك كذلك رغبة في تعزيز الآليات والصكوك الوقائية، مثل القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بغية تكييفها مع السياق الجديد. ويبين التقرير الأخير لآلية التنفيذ المشتركة أن المخاطر التي يسعى القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) إلى منعها ليست وهمية أو غير متبلورة. بل إنها، على العكس من ذلك، مخاطر حقيقية جدا، كالتجسدت بالفعل في حالة سورية. وينبغي للوقائع المروعة في تقرير آلية التنفيذ المشتركة أن تكون حافزا لنا على تعزيز نظام عدم الانتشار ضمن نطاق الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالمسألة الثانية - سورية - فإن التقييم يجب أن يكون سلبيا بالضرورة، من منظور تطور النزاع وكذلك

ولكن هناك بعض المسائل الأخرى، بما في ذلك النتائج حيث أرى أنه بوسعنا أن نكون أكثر شفافية من دون الإضرار بكرامة المرشحين بأي شكل من الأشكال. إنني أجد أن ننظر نظرة أخرى فيما نفعل بنتائج استطلاعات الرأي الشككية، في الوقت الذي نحاول فيه أن نكون أكثر شفافية ونبنى العلاقات بين مجلس الأمن والجمعية العامة في ذات الوقت. أن نرفض المضي في هذا الاتجاه يذكرني بالملك الإنكليزي كانوتي، الذي حاول السيطرة على المد المقبل. ونحن لن نفعل ذلك؛ فسوف نبدو حمقى بمحاولة إبقاء تلك النتائج سرية. إنني أؤيد مزيدا من السرية بشأن بعض المسائل ولكن قدرا أكبر بكثير من الشفافية بشأن أمور أخرى من أجل إحداث أكبر تأثير ممكن لعملنا.

السيد غونثاليث دي ليناريس بالو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أشكركم، السيد الرئيس - رملان - وكامل فريقكم على عملكم هذا الشهر، وكذلك أهنتكم على رئاستكم، التي تحتتم اليوم بنجاح. كما أقدر لكم تكميمكم المذكرة المفاهيمية بغية توجيه المناقشة في هذه الجلسة الختامية الرسمية. فإسبانيا تؤيد التركيز بقدر أكبر في مناقشة هذه المسائل في الجلسات الختامية، ونشدد على رغبتنا في الشفافية ومشاركة جميع الدول الأعضاء. وسأركز على مجالين أعتقد أنهما الأكثر أهمية في أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر. يتعلق الأول بمسائل عدم الانتشار، والثاني بالحالة في سورية.

فيما يتعلق بمسألة عدم الانتشار، فقد أتانا شهر آب/أغسطس بأخبار سارة وأخرى سيئة في آن معا. وفيما يتعلق بموضوع الأخبار السيئة، يجب علينا أن نأسف مرة أخرى على استمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تجاهل قرارات مجلس الأمن. ويثير تنامي الزخم في الحالة في شبه الجزيرة الكورية القلق بشكل خاص، بالنظر إلى أن عمليات إطلاق القذائف التسيارية تحدث على وتيرة أسرع وبنجاح أكبر في

الرصين لأعمال المجلس صوب خاتمة ناجحة. وفيما يتعلق بأعمال المجلس خلال هذا الشهر، أود أن أشدد على النقاط الثلاث التالية.

أولا، بالنسبة لجنوب السودان، عقد المجلس عدة جلسات إحاطة مستفيضة واتخذ القرار ٢٣٠٤ (٢٠١٦) بتعديل ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. الحالة خطيرة ومعقدة. وعلى المجتمع الدولي أن يبذل جهودا متضافرة لمساعدة جميع الأطراف في البلد على العودة إلى مسار التسوية السياسية وتنفيذ اتفاق السلام بهدف إحلال السلام وتحقيق الاستقرار في أقرب وقت ممكن. وتؤيد الصين قيام الأفارقة أنفسهم بتسوية المشاكل الأفريقية باستخدام أساليبهم الخاصة. ونحن نقدر الجهود والمسااعي الحميدة من جانب الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي ودول المنطقة بشأن مسألة جنوب السودان. وندعم الدور الريادي الذي تضطلع به الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بشأن المسألة. ويحدونا الأمل في أن تقيم الأمم المتحدة أوجه التآزر السياسية مع تلك الهيئة والاتحاد الأفريقي من خلال التواصل والتشاور لمعالجة مشكلة جنوب السودان. ونرحب بالمشاورات الأخيرة التي عقدت بين رئيس أركان القوات الوطنية للهيئة وحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية في جنوب السودان بشأن قوة الحماية الإقليمية. ونأمل أن تستوعب بالكامل كذلك آراء حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية في التوصل إلى اتفاق بشأن التفاصيل المتعلقة بالقوة.

ثانيا، بالنسبة لسوريا، شهدت بعض مناطق البلد مؤخرا تصعيدا للتراع. ويساور الصين بالغ القلق، وترى أن الحل السياسي هو المخرج الوحيد لمعالجة مسألة سوريا. ونؤيد الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة وروسيا بوصفهما رئيسي الفريق الدولي لدعم سوريا بغية تكثيف التنسيق. كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ تدابير فعالة بهدف تخفيف حدة

من منطلق استجابة مجلس الأمن. وقد بدأنا شهر آب/أغسطس بتهديد بتعطيل إيصال المساعدات إلى حلب بسبب القتال وإغلاق طريق الكاستيلو. وعقد المجلس عدة جلسات أتيحت لنا فيها فرصة مناقشة هذه المسألة بعمق - من جلسة صيغة آريا في ٨ آب/أغسطس إلى جلسة الإحاطة المفتوحة في ٢٢ آب/أغسطس (انظر S/PV.7757)

ولكننا نختتم الشهر بنفس الحالة تقريبا، حيث تدعو الأمم المتحدة إلى هدنة إنسانية لمدة ٤٨ ساعة حتى يتسنى دخول المدينة، دون جدوى حتى الآن.

وجميعنا يعلم بالحوار الدائر بين الرئيسين المشاركين للفريق الدولي لدعم سوريا. وإسبانيا على ثقة بأن الحوار بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي يمكن أن يسهم في تحديد وقف الأعمال العدائية - وربما يفتح الباب أمام جولة جديدة من المحادثات في جنيف، كما حدث في السابق. ولكن مجلس الأمن يتحمل مسؤولية دعم العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة في سوريا، لا سيما في المجال الإنساني. ولذلك، سنواصل متابعة تطورات الموقف عن كثب شديد، بتواصل وثيق مع جميع أعضاء المجلس - وخاصة مصر ونيوزيلندا. وأعتنم هذه الفرصة لكي أحيي نيوزيلندا على الاهتمام على أساس الأولوية الذي تعتزم أن توليه لهذه المسألة في برنامج العمل لشهر أيلول/سبتمبر.

ختاما، نحن على ثقة بأن تقرير آلية التنفيذ المشتركة الذي قدم أمس إلى المجلس سيتيح لنا كفالة المسألة فيما يتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا. ونشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، ونرحب بنيوزيلندا مؤكدين لها دعمنا الكامل خلال فترة رئاستها التي تبدأ غدا.

السيد شو تشونغشونغ (الصين) (تكلم بالصينية): تتقدم الصين بالشكر لكم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم. ونثني على رئاسة ماليزيا خلال شهر آب/أغسطس وتوجيهها

السيد مصطفى (مصر) (تكلم بالإنكليزية): باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، نود أن نهنئكم، سيدي الرئيس، لرئاستكم والعمل الممتاز الذي قمتم به خلال الشهر الحافل الذي تخللته إنجازات عديدة. كما نتطلع إلى رئاسة نيوزيلندا والتعاون معها ودعمها لكفالة تحقيق نتائج ناجحة.

وباسم الأعضاء الأفارقة في المجلس، أود أن أسلط الضوء على الاستنتاجات التالية، مع التركيز على الرسائل الرئيسية المنبثقة عن المناقشتين المفتوحتين اللتين نظمتها الرئاسة الماليزية، بشأن الأطفال والتزاع المسلح (انظر S/PV.7753) وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل (انظر S/PV.7758). وقرب نهاية البيان، سأتشاطر بعض الأفكار بشأن أساليب العمل، تجاوباً مع طلبكم، سيدي الرئيس، في المذكرة المفاهيمية المفيدة للغاية.

إن عقد المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والتزاع المسلح كان أمراً مهماً وحسن التوقيت بينما نشهد محنة الأطفال الذين يعانون من ويلات الحرب والتزاع المسلح. ونحن نرى أن المجتمع الدولي مازال يفتقر إلى الأدوات الملائمة لاتخاذ إجراءات وقائية فعالة. وهناك عدد من الرسائل التي يمكن أن نستخلصها من المناقشة نود أن نسلط عليها الضوء، وندعو إلى أن يتخذ المجلس وفريقه العامل برئاسة ماليزيا المزيد من الإجراءات.

أولاً، إن الأطفال هم أشد الفئات ضعفاً وأكثرها تضرراً بالهجمات العشوائية أثناء النزاعات المسلحة، ولا سيما الهجمات على المناطق المكتظة بالسكان، بما في ذلك المدارس والمستشفيات والمرافق الطبية - التي تشنها القوات العسكرية والجماعات المسلحة والإرهابية. وتشكل تلك الهجمات أعمالاً إجرامية، الأمر الذي يستدعي اتخاذ التدابير لمساءلة مرتكبي تلك الأفعال. ونشدد على أهمية القرار ٢٢٨٦

الحالة الإنسانية في البلد وإعادة وقف إطلاق النار إلى المسار الصحيح وهيئة الظروف المفضية إلى تسوية سياسية للمسألة السورية. ونرحب بموافقة روسيا على مبادرة الأمم المتحدة الداعية إلى هدنة إنسانية لمدة ٤٨ ساعة أسبوعياً في حلب. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم الدور الريادي للأمم المتحدة صوب التوصل إلى تسوية سياسية للمسألة السورية، بما في ذلك العمل الذي يقوم به السيد ستافان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، وكذلك حث الأطراف على استئناف محادثات جنيف بدون شروط. وينبغي للأطراف في سوريا أن تتخلى عن عقيدة الحل العسكري للمسألة السورية وتلتزم بالحوار والتفاوض بغية العمل تدريجياً على إيجاد حل مقبول للجميع.

ثالثاً، في مجال مكافحة الإرهاب، ففي ٣٠ آب/أغسطس، هاجم انتحاري إرهابي السفارة الصينية في قيرغيزستان. والصين تدين ذلك الهجوم الإرهابي الخطير بشدة. والإرهاب عدو مشترك للبشرية. وجميع أشكال الإرهاب تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. وينبغي للمجتمع الدولي تعزيز التعاون المشترك من أجل اعتماد معايير موحدة ترمي للتصدي بحزم لأي نشاط من هذا القبيل تحت أي ذريعة أو ضد أي بلد. وعلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن أن يضطلعوا بالدور الريادي في أنشطة مكافحة الإرهاب التي ينبغي أن تسترشد بميثاق الأمم المتحدة. وينبغي للمجتمع الدولي تكثيف التنسيق الفعال لإنشاء جبهة موحدة ضد الإرهاب والتأكد من أن الإرهابيين لن يجدوا مكاناً يختبئون فيه. والصين بوصفها عضواً هاماً في التحالف ضد الإرهاب ستواصل المشاركة بفعالية في التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف ضد الإرهاب من أجل الإسهام بشكل إيجابي وبناء في صون السلم والأمن الدوليين.

والصين تتمنى لنيوزيلندا كل التوفيق في رئاستها خلال أيلول/سبتمبر.

وقد أوضح عقد المناقشة المتعلقة بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل أن العالم أصبح أكثر تعقيدا وخطورة في ضوء التحديات الأمنية المتغيرة، بما في ذلك توسع نطاق المنظمات الإرهابية في جميع أنحاء العالم. وحقيقة أن هذه المنظمات قد حظيت بفرص الحصول على الأسلحة الكيميائية وتمكنت من استخدامها في مناطق من الشرق الأوسط تثير القلق وتستدعي اتخاذ إجراءات حازمة. ويمكننا استخلاص عدد من النتائج من تلك المناقشة، فضلا عن النقاط الأخرى بشأن التقدم المحتمل إحرازه التي يتعين على المجلس استكشافها.

أولا، إن المجتمع الدولي يواجه حاليا تهديدات أمنية مستجدة ناجمة عن التكنولوجيات المطورة حديثا، ولا سيما تلك التي لديها خصائص الاستخدام المزدوج، مثل الطباعة ثلاثية الأبعاد، والشبكة المظلمة، والحرب المعلوماتية، والتعديلات الجينية، والبيولوجيا التركيبية، والمركبات الجوية غير المأهولة.

ثانيا، في إطار الاستعراض الشامل لحالة تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، علينا أن نركز على زيادة تعزيز التعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية المعنية عن طريق تحديد أولويات الدعم والمساعدة التقنية، فضلا عن تبادل المعلومات والمعارف والخبرات في هذا المجال. وبناء على ذلك، فإن تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات هو من الأمور الهامة بالنسبة للبلدان النامية.

ثالثا، لا تدخر الدول الأفريقية أي جهد، على الصعيدين الإقليمي والدولي، للإسهام في تعزيز عملية تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والقرار اللاحق ١٩٧٧ (٢٠١١). وثمة حاجة إلى تعزيز الآلية التابعة للقرار السابق من أجل مواكبة التطورات السريعة على الصعيد السياسي والتقني والعلمي والتكنولوجي.

رابعا، يود أعضاء مجلس الأمن الأفارقة الثلاثة أن يؤكدوا من جديد على أن المسار الوحيد الأكثر فعالية لمنع الإرهاب

(٢٠١٦) بشأن الرعاية الطبية في النزاعات المسلحة كإطار للسياسة العامة من أجل منع الهجمات من هذا القبيل في المستقبل.

ثانيا، فيما يتعلق بتدابير حماية الأطفال في حالات ما بعد النزاع، ثمة حاجة للتوصل إلى اتفاق بشأن التزامات محددة تتعلق بحماية الطفل في جميع عمليات حفظ السلام وبناء السلام. وينبغي أن تشمل تلك الالتزامات متطلبات التسريح السريع للأطفال من القوات المسلحة والجماعات المسلحة غير الحكومية.

ثالثا، يتعين على المجتمع الدولي استعراض التوصيات الواردة في تقرير غراثا ماتشيل (انظر A/51/306)، لا سيما تلك المتعلقة بالأطفال المشردين واللاجئين، نظرا لنقص الموارد المالية المتاحة لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالدول المضيفة بصفة خاصة. وعلاوة على ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله فيما يتعلق بالاستغلال الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، فضلا عن آثار نظم الإجراءات على صحة الأطفال وتغذيتهم وإعادة تأهيلهم نفسيا وتعليمهم في حالات النزاع المسلح. وإضافة إلى ذلك، لا بد من التركيز بقدر أكبر على الإدماج الاجتماعي للأطفال من خلال الدعم النفسي والبرامج التربوية والتدريب المهني.

رابعا، لا تزال ولايات الآليات المنشأة لمعالجة مخنة الأطفال في النزاعات المسلحة تركز على جمع المعلومات فيما يتعلق بالانتهاكات التي ارتكبت في بؤر التوتر والنزاع. فتقاريرهم ليست سوى وسيلة للرصد، وعاجزة عن توفير الوسائل العملية والواقعية اللازمة لحماية الأطفال - وهي مهمة تدرج ضمن الولاية المنوطة بهم.

خامسا وأخيرا، هناك حاجة لخطة عمل ذات ثلاثة أبعاد، هي: ضمان حماية الأطفال، وتعزيز التدابير الوقائية، وكفالة مساءلة مرتكبي جرائم الحرب.

السيد راميريث كارينيو (فترويل) (تكلم بالإسبانية):
أولا وقبل كل شيء، نود أن نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الدورة لاستعراض أعمال مجلس الأمن خلال شهر آب/أغسطس. ونود أيضا أن نهنئكم ووفدكم بأكمله على العمل الممتاز الذي تم الاضطلاع به في هذا الشهر. ونحن ممتنون للمذكرة المفاهيمية التي أعدتموها لتوجيه مناقشتنا اليوم.

وبالانتقال إلى وجهة نظركم، سيدي الرئيس، عن المجالات المحتملة للتقارب بين مجلس الأمن والجمعية العامة في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، فإننا نرى أنه بدلا من النظر إليها باعتبارها مسألة تقارب، يمكن للجمعية والمجلس أن يلجأ لتقسيم العمل على أساس الاختصاصات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

ومجلس الأمن مكلف بمعالجة مسألة نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل من منظور مكافحة الإرهاب، ولا سيما فيما يتعلق باعتماد تدابير لمنع الجهات من غير الدول، بما في ذلك الجماعات الإرهابية، من حيازة أسلحة الدمار الشامل. وما من شك في أن عوالة المعاملات التجارية واللوجستية والاقتصادية قد زادت من صعوبة مهمة السيطرة على أنشطة الانتشار وسهلت استفادة الجهات الفاعلة من غير الدول والإرهابيين من الشبكات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية في محاولتهم للحصول على أسلحة الدمار الشامل. ومن الصحيح أيضا أن الإرهاب قد وسع نطاق ما لديه من وسائل عنيفة وأن الإرهابيين أصبحوا أكثر تصميمًا من أي وقت مضى على الحصول على أسلحة الدمار الشامل واستخدامها ضد المدنيين، كما حدث في سورية والعراق.

وفي هذا الصدد، يضطلع مجلس الأمن بدور أساسي من خلال القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وقد خطا في الواقع خطوات واسعة في الجهود الرامية إلى منع التهديدات والمخاطر المرتبطة

ومنع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل هو القضاء الكامل على تلك الأسلحة في جميع أنحاء العالم.

وفيما يتعلق بأساليب العمل، يؤكد أعضاء المجلس الأفارقة الثلاثة على الحاجة إلى إجراء مزيد من المناقشات العملية المنحى وإضفاء المزيد من الشفافية على عمل المجلس. وفي هذا الصدد، فإنهم يدعون أعضاء المجلس أولا إلى مواصلة تعزيز تفاعلهم مع البلدان المدرجة على جدول أعمال المجلس، وكذلك مع بلدان المنطقة، من خلال عقد المزيد من الحوارات التفاعلية غير الرسمية المتكررة، لا سيما قبل تحديد ولاية بعثات السلام التي يقوم المجلس بنشرها، من أجل إتاحة الفرصة لإجراء المزيد من المناقشات بشأن الجوانب السياسية والتشغيلية للتزاعات. وقد كان الحوار التفاعلي الذي عقد في مالي في الشهر الماضي مثالا على ذلك وكان مفيدا للغاية.

ثانيا، يرحب أعضاء المجلس الأفارقة الثلاثة بالزيارات الميدانية التي أجريت هذا العام إلى العديد من البلدان الأفريقية، مما أتاح للمجلس فرصا للتفاعل مع أصحاب المصلحة السياسيين الرئيسيين، مثل السلطات الوطنية، ومع الشركاء الإقليميين والدوليين بشأن المسائل المتعلقة بالجهود الرامية إلى تعزيز عمليات السلام في تلك البلدان.

وأخيرا، يود الأعضاء الثلاثة التشديد على أهمية تعزيز تعاون المجلس مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. أما المشاورات السنوية في هذا الصدد، فضلا عن الحوارات غير الرسمية الخاصة بكل بلد، مثل تلك التي على وشك أن تجرى في وقت لاحق من هذا الأسبوع في أديس أبابا، بشأن جنوب السودان ومسألة تمويل عمليات حفظ السلام التي يأذن بها مجلس الأمن والتي أطلقها الاتحاد الأفريقي أو المنظمات الإقليمية، فتكتسي أهمية حيوية.

أود مرة أخرى أن أشكركم وأهنئكم، سيدي الرئيس. ونتطلع إلى العمل مع الرئيس المقبل، سفير نيوزيلندا.

بإكتساب أي ميزة على حساب دولة أخرى، دائما بهدف ضمان الاستقرار العسكري دون التأثير على الأمن وبدون استخدام أسلحة الدمار الشامل.

وينبغي لعملية المناقشة تلك أن تكون منفتحة وموسعة وشاملة للجميع، كما جاء في اقتراح عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لترع السلاح.

وبالانتقال إلى الجزء الثاني من مذكرتك المفاهيمية، سيدي، وفي ما يتعلق بالدروس المستفادة والسبل الممكنة لتحسين أداء مجلس الأمن في المستقبل، على صعيد الوقاية من النزاع - بما يشمل، على سبيل المثال، جنوب السودان وسوريا والصحراء الغربية - نرى أنَّ ثمة مجال أساسي يُغفل حين يتعلق الأمر بالوقاية من النزاع في مجلس الأمن هو تعبئة الموارد للحفاظ على السلام، وهو أمر أساسي لتحقيق عوائد السلام، بما في ذلك توفير الوظائف وتقديم الخدمات العامة وإنشاء مؤسسات سياسية متينة وتحقيق العدالة.

وإننا نرى أنَّ منع نشوب النزاع يقتضي دبلوماسية وحواراً أكثر، وتهديدات وجزاءات أقل. ويبدو أنَّ هناك توجهاً بين بعض أعضاء مجلس الأمن لتطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، عوضاً عن الآليات الرامية إلى منع نشوب النزاع، كما يرد في الفصل السادس منه - ويعني ذلك، عملياً، الالتفات إلى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المختلفة في أرجاء العالم. وحلُّ النزاعات تعهد سياسي دائماً، ولذلك، هناك حاجة إلى إرادة سياسية لمنع النزاعات وحلها.

نريد أيضاً أن نسلط الضوء على الضرر الذي يصيب المنظمة والعالم، عموماً، جراء المعايير المزدوجة التي يتعامل بها المجلس غالباً. ونحن نتكلم هنا عن أساليب العمل والسرية والشفافية، لكنني أود أن أتكلم عن الصمت. فهناك مسائل تخضع لصمت غير شفاف بالمرّة من جانب المجلس. وحين يعمل أعضاء هذا الجهاز بشكل حثيث على منع نشر

بالأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية والتحقيق فيها والاستجابة لها. وقد مكن القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) المجتمع الدولي من إحراز تقدم في معالجة مسألة انتشار أسلحة الدمار الشامل إلى جهات فاعلة من غير الدول. وقد أنجز ذلك، في جملة أمور، عن طريق تحسين التقارير، وتعزيز التشريعات أو اعتماد تشريعات جديدة، وتقديم المساعدة، والتعاون على الصعيد الإقليمي، ووضع خطط عمل وطنية. ويساورنا القلق من أن مجلس الأمن ليس مستعداً بعد للتأكيد على أن السبيل الوحيد لتجنب تدمير البيئة أو الجنس البشري عن طريق هذه الأسلحة، ولا سيما الأسلحة النووية، هو القضاء التام عليها. وما دام الأمر كذلك، فإننا نرى أن مجلس الأمن، بوصفه جهازاً، يجد نفسه مقيداً في قيادة عملية نزع السلاح النووي.

ويقع على عاتق الجمعية العامة - التي ركز قرارها الأول على لترع السلاح - العمل صوب بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتفاوض على معاهدة يمكن التحقق منها دولياً لحظر إنتاج المواد الانشطارية واعتمادها، وكذلك معاهدة شاملة لحظر استحداث الأسلحة النووية وإنتاجها وتكديسها واستخدامها، من بين أمور أخرى.

كما نرى أن هناك مسألة عاجلة أخرى عالقة، وهي إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، نحث إسرائيل والبلدان الأخرى على كسر جمود العمل بشأن المسألة واتخاذ خطوات ملموسة صوب التوقيع على اتفاق تحقيقاً لذلك.

ويتعين على الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، باعتبارهم دولا حائزة للأسلحة النووية، القيام بدور أساسي في تلك العملية. فتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية يستلزم بالضرورة إجراء مناقشات واسعة النطاق بشأن جميع المسائل المتصلة بتزع السلاح والأمن الدولي، استناداً إلى مبادئ الحفاظ على أمنفرادى الأطراف وعدم السماح لأي دولة من الدول

عدد كبير من البلدان جدول أعمال مجلس الأمن بشأن الموضوع. ولا بد من تسليط الضوء على ضرورة معالجة المسائل المتصلة بالمساءلة وحماية الأطفال في النزاع المسلح بطريقة غير انتقائية ومحيدة، في ظل احترام ولايات الآليات المنشأة لتلك الغاية، وفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، والقانون الدولي المنطبق وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

وأكرر التهنئة لكم، سيدي الرئيس، ولوفد بلدكم على الأسلوب المتميز الذي أدرتم به أعمال المجلس خلال آب/أغسطس. ونغد أيدينا مجدداً بالتعاون مع نيوزيلندا، ونحن موقنون بأنها ستكون رائداً ناجحاً لأعمال المجلس في أيلول/سبتمبر.

السيد فسكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أرجو أن تتقبلوا خالص تهنئتنا، سيدي، على توجيهكم لأعمال مجلس الأمن بنجاح خلال آب/أغسطس. كما نودُ الإشادة بالعمل المهني المتميز للوفد الماليزي برمته، الذي أتاح للمجلس أداء عمله اليومي بفعالية وكفاءة. ونود أيضاً أن نغتنم هذه الفرصة لتهنئة ماليزيا بمناسبة يوم استقلالها الوطني، الذي يصادف اليوم. ولأن الجلسات الاختتمية الرسمية للمجلس لا تُعقد بانتظام، الأمر الذي نأسف له، فإننا نقدر عقد جلسة اليوم هذه.

في مستهل رئاسة ماليزيا، عقد المجلس مناقشة مفتوحة (انظر S/PV.7753) بشأن موضوع الأطفال والنزاع المسلح. وقد أظهرت المناقشة بوضوح أنه على الرغم من أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقدر خطورة المشكلة بشكل أساسي، فإن لديها أفكاراً ونهجاً مختلفة بشأن كيفية معالجة الموضوع. وبصرف النظر عن الآراء المتباينة بشأن بعض جوانب المسألة، فإن الواقع هو أنه بدون إنهاء النزاعات أو التخفيف من حدتها على الأقل، سيظل الأطفال يتحملون

معلومات بشأن حالات النزاع في أجزاء معينة من العالم، يُترك جميع أعضاء المجتمع الدولي في الظلام بشأن جوانب رئيسية كان ينبغي معالجتها بغية منع نشوب النزاع. هذا هو الحال في فلسطين والصحراء الغربية، على سبيل المثال، حيث أن الصمت والأسلوب غير الشفاف اللذين تعالج بهما تلك المسائل يثيران الشك في كامل هيكل الأمن وحفظ السلام الدولي، الذي يسهم في توطيد العلاقات بين الدول.

وأود أن أذكر، على سبيل المثال، الحادث الذي وقع في ١١ آب/أغسطس في محيط الغيرغيرات، حيث تجاوزت القوات العسكرية المغربية الساتر التراي عدة مرات، في انتهاك لاتفاق وقف إطلاق النار، إلى قطاع بير غاندوز، المحاذي لأول منطقة عسكرية يسيطر عليها الصحراويون. ونعتقد أن مثل هذه الأحداث لا تلقى الاهتمام الكافي من إدارة عمليات حفظ السلام. ونظراً لعدم توفير المعلومات لأعضاء المجلس في الوقت المناسب، فلم يطلعوا على ما جرى إلا في ٢٦ آب/أغسطس - في مشاورات مغلقة عقدت بطلب من بلدي. تلك ممارسات غير مقبولة. فلا يمكن أن نتغاضى عن حالات نزاع محتدمة تؤثر على السلم والأمن الدوليين من أجل منفعة سياسية.

علاوة على ذلك، يستمر تدهور الحالة في الأراضي المحتلة لدولة فلسطين، دون أن يتمكن المجلس من توجيه رسالة واضحة تطالب إسرائيل بإنهاء سياستها الاستيطانية - وهي عاقبة احتلالها العسكري المطول الذي يمتد لنحو نصف قرن. ونؤكد أن الاحتلال الإسرائيلي هو السبب الرئيسي لانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الأراضي المحتلة. وقد انقضت أكثر من خمس سنوات منذ آخر قرار اتخذته مجلس الأمن بشأن القضية الفلسطينية.

ختاماً، أود أن أتطرق إلى المناقشة المفتوحة (انظر S/PV.7753) بشأن الأطفال والنزاع المسلح، التي أيد خلالها

جولات للاقتراع. ومع أن نتائج تلك العمليات لا تخفى على أحد، حتى المهتمين بالموضوع عن بُعد، فإن المجلس كهيئة يُصِرُّ على الإبقاء على أساليبه القديمة، بينما يرفض أية محاولة لإصلاح عمله. وفي ضوء التغييرات الأخيرة التي أدخلت على عملية اختيار الأمين العام في الجمعية العامة والتي اتسمت بانفتاح وشفافية لم يسبق لهما مثيل، فإن افتتاح المجلس بما يُسمَّى "الممارسة المعمول بها" أمر يستعصي على الفهم حقاً. وإصرار بعض أعضاء المجلس على رفض النظر في إمكانية الإعلان رسمياً عن نتائج عمليات الاقتراع لا يُجدي نفعاً للمجلس أو المرشحين على السواء. وجميعنا يعلم أن النتائج يجري تسريبها في الحال تقريباً، وأن المجلس يجد نفسه في موقف لا يمكنه من توفير الشفافية لعمله أو ضمان السرية للمرشحين. وفيما يتعلق بهذه المسألة، أود التأكيد على أن وفدنا، ووفوداً عديدة أخرى، يطالب بعملية أكثر شفافية، بما في ذلك إطلاع أعضاء الأمم المتحدة عموماً على نتائج عمليات الاقتراع بشكل ملائم. ولأن عملية الاختيار لم تنته بعد، فليس هناك ما يمنع المجلس من استحداث تغييرات في عمله طال انتظارها.

وعادة ما ينشغل المجلس بمسائل خطيرة وقائمة. وعلى هذه الخلفية، فإن توقيع حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا على اتفاق السلام النهائي مدعاة للترحيب الشديد. إننا نرحب بالإنجاز الناجح لجهود إنهاء النزاع الذي امتد ٥٠ سنة. ونحن على استعداد للمشاركة البناءة في الجهود الرامية إلى النظر في خطوات المجلس التالية لدعم عملية السلام في كولومبيا.

وفي الختام، أهنيكم مرة أخرى، السيد الرئيس، على نجاحكم في إتمام رئاسة ماليزيا، وأود أن أوجه رسالة بدعمنا الكامل لرئاسة نيوزيلندا المقبلة في شهر أيلول/سبتمبر الصعب.

وطأة المعاناة في مناطق الحرب، وسيستمر المجتمع الدولي في مواجهة التحدي المتمثل في مساعدة الأطفال المتضررين. وفي هذا الصدد، من المهم للغاية أن يضاعف المجلس جهوده لمنع نشوب النزاعات المحتملة، والإسهام في حل النزاعات المحتملة، ما يؤدي إلى إزالة السبب الجوهري للتهديدات لأرواح ورفاه الأطفال والفئات الضعيفة الأخرى.

وكانت المناقشة المفتوحة الأخرى (انظر S/PV.7758) بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وثيقة الصلة هي الإحدى الأخرى بالوضع الراهن على الساحة العالمية. فسلامة النظام العالمي لعدم الانتشار تضررت بشدة نتيجة التصرفات غير المسؤولة لبعض الأطراف الفاعلة. وفي عالم يمكن أن تنتهك فيه المعايير والصكوك الدولية القائمة انتهاكاً صارخاً بدون مساءلة، وحيث القوة تصنع الحق، من المؤلم بشكل خاص أن يستغل البعض الثغرات الموجودة في النظام، ويقدمون على مواصلة برامجهم الخاصة لأسلحة الدمار الشامل. وفي الحقيقة، فإننا نشهد في بعض الحالات، مثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، توجهاً يثير القلق من التجاهل التام للالتزامات الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. والأطراف الفاعلة غير الحكومية المارقة تحاول حيازة أسلحة الدمار الشامل، والاستنتاجات الأخيرة التي خلصت إليها آلية التحقيق المشتركة بشأن استخدام غاز الخردل من قبل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام تكاد تبدو مبتذلة في الأجواء الراهنة. وهي ليست كذلك بأي حال. والانتهاكات التي ترتكبها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يجب ألا تُعامل كبنء مُدرء في جدول أعمال المجلس بصورة روتينية، كما يجب احترام القانون والنظام على الصعيد الدولي حتى لا تهدر الجهود العالمية لعدم الانتشار.

وقد تضمن النشاط المتميز للمجلس في آب/أغسطس عملية اختيار الأمين العام القادم. وأجرينا حتى الآن ثلاث

الإقليمية وإمكانية فرض حظر على الأسلحة. وتتضح حقيقة أن طرائق تلك القوات تتطلب تنقيحاً موضوعياً من حقيقة أن هناك مناقشات جارية بشأن هذه المسألة من قبل وفود جنوب السودان وجهات فاعلة إقليمية رئيسية. ونحن نرحب بهذه المناقشات، ونأمل أن يكون هناك تبادل بناء للمعلومات بشأن طائفة واسعة من المسائل المتصلة بتسوية المسألة في جنوب السودان خلال الاجتماع المقرر عقده في ٥ أيلول/سبتمبر في أديس أبابا. وسيكون ذلك اجتماع بين أعضاء مجلس الأمن وممثلي الاتحاد الأفريقي والصيغة الموسعة للهيئة الحكومية الدولية للتنمية.

وينبغي أن يلاحظ، مع الأسف، أن بعض الوفود تستخدم دورياً مركزها كأعضاء في مجلس الأمن لتسييس المسائل لأغراض الدعاية من أجل تسليط الضوء على مواضيع معينة، بدلاً من بذل جهود هادئة ومضنية لصون السلم والأمن في إطار الصلاحيات القانونية لمجلس الأمن. يقف مثلاً على ذلك الاتجاه عقد جلسة بصيغة آريا في ٨ آب/أغسطس بشأن الحالة في حلب. فقد تم الإعلان عن تلك الجلسة قبل يوم واحد فقط من موعد انعقادها، وكانت الجلسة نفسها عرضاً دعائياً آخر يظهر استعراضاً سياسياً جُرب من قبل. ولم يكن منظموها يسترشدون بهدف تسوية المشكلة السورية، وإنما كانوا يهدفون إلى تعزيز خططهم الخاصة، التي كانت أكثر أهمية بالنسبة لهم.

كما اندهشنا لقيام الأمانة العامة بتنظيم تلك الجلسة. وقد كان هناك بثاً إذاعياً حياً للجلسة، وإن كان في وقت سابق - على سبيل المثال، فيما يتعلق بتنظيم جلسة بصيغة آريا بشأن فلسطين - أشار فيها ممثلو الأمانة العامة إلى الممارسة المتبعة، وقالوا إن بث هذه الجلسات غير ممكن. لذلك فقد كنا مندeshين للغاية إزاء التغيير في النهج. ونتوقع من الأمانة العامة أن تقدم شرحاً مفصلاً لما أثير من مسائل. إننا نعتقد أنه ينبغي

السيد إيليتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالإنكليزية):
نود أن نشكركم شخصياً، السيد الرئيس، ووفد ماليزيا على الطريقة الفعالة التي ترأستم بها مجلس الأمن في شهر آب/أغسطس. فذلك دائماً يتطلب جهوداً مكثفة. وقد اتسمت رئاستكم بجدول أعمال حافل جداً. ونشيد بحسن توقيت عقد جلسة بشأن مسألة عدم الانتشار والقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) (انظر S/PV.7758). وكما نعلم جميعاً، فإن الهيكل العالمي لعدم الانتشار يستند إلى عناصر ثلاثة - وهي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. ويضطلع الاتحاد الروسي بدور نشط فيها جميعاً.

ويمثل قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ركيزة أخرى لجهود عدم الانتشار. فهو حصن موثوق به ضد احتمال وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الجهات الفاعلة من غير الدول. ونحن متأكدون من أن تنفيذ القرار من جانب جميع البلدان وبالكامل مهمة ملحة تواجه المجتمع الدولي. وتتطلب المعلومات بشأن حصول جهات فاعلة من غير الدول على أسلحة كيميائية إلى تحقيق مفصل واستجابة من قبل المجلس. فليس من المقبول أن تمنح الجهات الفاعلة من غير الدول أي شكل من أشكال الدعم يمكنها من الحصول على أسلحة الدمار الشامل.

وكما هو الحال دائماً، فقد كانت المجموعة القضائية الأفريقية محط اهتمام المجلس. فقد ناقش مجلس الأمن، في عدة مناسبات في الشهر الماضي، الحالة في السودان وجنوب السودان. وقد امتنعنا عن التصويت على القرار ٢٣٠٤ (٢٠١٦). وكما هو الحال غالباً في التعامل مع جنوب السودان، تجاهل مقدمو القرار الأمريكيون، خلال مرحلة الصياغة، شواغلنا وشواغل العديد من الوفود الأخرى المشروعة بشأن المسائل الهامة التي تؤثر على سيادة البلد المضيف، بما في ذلك نشر قوة الحماية

الكاستيلو السريع وتوصل إلى اتفاق مع حكومة الجمهورية العربية السورية بشأن طرائق العمليات الإنسانية.

وختاماً، نتمنى كل النجاح لوفد نيوزيلندا الذي سيرأس المجلس في أيلول/سبتمبر. فعادة ما يكون شهر أيلول/سبتمبر شهراً حافلاً للغاية بالعمل ونود أن نؤكد لزملائنا دعمنا الكامل.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أولاً أن أهنئكم، السيد الرئيس، وكامل وفد بلدكم على العمل الممتاز الذي اضطلعتم به خلال شهر آب/أغسطس. كما أود، إضافة إلى ذلك، أن أغتنم هذه الفرصة لأثني لنيوزيلندا رئاسة ناجحة خلال شهر أيلول/سبتمبر ونؤكد لها استعدادنا للتعاون لكفالة نجاحها.

وأبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي، على عقد هذه الجلسة الختامية الرسمية وعلى تعميم المذكرة المفاهيمية بالأمس. وأعدكم ألا أتجاوز حد الـ ٥ دقائق، تمشياً مع هذه المذكرة.

وكما قال وفد بلدي في مناسبات سابقة، هذا شكل يمكننا من الإدلاء ببيان رسمي أثناء الجلسة وهو كذلك يوفر فرصة لأي شخص يود الاستماع إلى البيان الذي ندلي به، لكنه لم يتمكن من الحضور للقيام بذلك، من خلال موقعنا على شبكة الإنترنت بغض النظر عن مكانه. وهذه بالتالي ممارسة للشفافية يجب أن أسلط عليها الضوء. وقد أشار وفد بلدي في أكثر من مناسبة إلى أنه إذا تمكنت الوفود من الإدلاء ببياناتها هنا في القاعة، حيثما كان لدينا شكل يشمل إحاطة تليها مشاورات، فسيمثل ذلك خطوة نحو الشفافية. ولا بد لي أن أعترف بأننا قد بدأنا بالفعل إلى حد ما القيام بذلك في التعامل مع المسار الإنساني السوري. ولذلك يجب أن نسلط الضوء على ذلك بوصفه تطوراً ملحوظاً خلال شهر آب/أغسطس. لكننا نأمل في المستقبل القريب أن تمتد الممارسة لتشمل العديد من المسائل الأخرى.

أن ينظر الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع لمجلس الأمن في تلك المشكلة عند إعداد النسخة المستكملة للمذكرة الرئاسية S/2010/507. وأذكر زملائي في المجلس بأن جلسات صيغة آريا وضعت لتكون جلسات سرية غير رسمية من أجل تبادل صريح للآراء الخاصة بشأن المسائل التي تشملها ولاية مجلس الأمن. ولا يمكننا أن نتفق مع الممارسة المتبعة من جانب أعضاء المجلس لإساءة استخدام تلك الصيغة واستخدامها للإعلان عن مبادراتهم الخاصة بهم.

وبالانتقال إلى سورية، يجب أن نشير إلى الأعمال غير الإنسانية من جانب المعارضة الراديكالية السورية، حيث عرقلت العملية الإنسانية للأمم المتحدة في حلب، التي كان قد أعد لها بالفعل. وبعد الموافقة على السماح بمرور الشاحنات المحملة بالمعونة الإنسانية للسكان المدنيين، بدأ أولئك المعارضون الجهاديون في اللحظة الأخيرة في فرض شروط مسبقة من الواضح أنها غير مقبولة وغير واقعية. وتكشف خطوة التحدي الصرفة هذه بوضوح الوجه الحقيقي لأولئك المقاتلين الزائفين من أجل الشعب السوري. إنهم لا ينجحون من استغلال الحالة الإنسانية الصعبة بغية تحقيق أهدافهم المدمرة الخاصة بهم.

وسنواصل العمل، من جانبنا، بطريقة بناءة وبالتعاون مع الأمم المتحدة في إعداد العملية الإنسانية في حلب على غرار ما نقوم به فعلاً في تلك المنطقة. كما نؤكد استعدادنا لتنفيذ هدنة إنسانية لمدة ٤٨ ساعة بغية تقديم المعونة إلى المناطق التي يمكن الوصول إليها. ومع ذلك، نود مرة أخرى أن نذكر أعضاء المجلس بأن الجانب الروسي قد استجاب على الفور للاقتراح المقدم من الأمم المتحدة، وانضم إلى الجهود لمعالجة المسائل المتصلة بالمرور الآمن للقوافل على طول طريق

الشخص الذي سيقود المنظمة اعتباراً من السنة المقبلة. وفي الوقت المناسب، ينبغي للمجلس أن يقدم توصيته إلى الجمعية العامة، عملاً بالمادة ٩٧ من ميثاق الأمم المتحدة، بشكل يمكن الرجل أو المرأة الذي سيصبح أو التي ستصبح الأمين العام المقبل، من الاستعداد لهذه المهمة الصعبة.

وأود أيضاً أن أقول بضع كلمات عن سورية تدعو مجلس الأمن إلى الاضطلاع بمسؤولياته. والمشاورات التي جرت أمس، عقب تقديم تقرير آلية التحقيق المشتركة، أسهمت في وضعنا وجهاً لوجه أمام مسؤولياتنا. وهذا ليس صيغة غامضة، بل هو واقع. واستخدام الأسلحة الكيميائية من جانب النظام السوري وتنظيم داعش، كما أشار التقرير بوضوح، يشكل خطوة إلى الوراء لا يمكننا السماح بمرورها بدون رد، وإلا ستكون هناك عواقب خطيرة. ومرتكبو تلك الجرائم - المعروفون لنا الآن - يجب أن يواجهوا مسؤوليتهم الجسيمة.

لقد شهد شهر آب/أغسطس أيضاً المجلس وهو يتابع عن كثب الحالة الإنسانية المثيرة للقلق الشديد في سورية. وقد عقد مجلس الأمن جلسة هامة ومثيرة للقلق وفق صيغة آريا في ٨ آب/أغسطس. وإنني آمل أن تسهم في إذكاء المزيد من الوعي بشأن الكارثة في حلب. وأود أن أشكر جميع الوفود التي شاركت، حتى لو ظنّ بعضها أنها تورّطت. وقد تحرّك مجلس الأمن إلى التصرف إزاء الحالة في حلب بسبب الأزمة الإنسانية. وفي المشاورات التي جرت في ٩ آب/أغسطس، أعرب السيد ستيفن أوبراين والسيد ستيفان دي ميستورا عن قلقهما الشديد ودعيا الرئيسين المشاركين للفريق الدولي لدعم سورية إلى إيجاد حلٍّ أثناء مناقشتهما في جنيف. وفي ٢٢ آب/أغسطس (انظر S/PV. 7756) تكلم السيد أوبراين هنا عن قلقه العميق حيال عدم القدرة على تقديم المعونة الإنسانية لجميع البلدات المحاصرة في البلد. وأعرب أيضاً عن أمله بأن تكون تلك المرة الأخيرة التي يضطر فيها إلى المطالبة بالوصول

لم يكن شهر آب/أغسطس شهراً مثمراً فيما يتعلق الأمر بالمسائل الإنسانية. فالأوضاع في سورية واليمن وجنوب السودان والمناطق الأخرى تبين لنا أننا لم نتمكن بعد من إيجاد الحلول اللازمة للتخفيف من معاناة ضحايا النزاعات المسلحة. وأود أن أتوقف للحظة للتأمل في ما لم يتمكن المجلس من القيام به - أو بالأحرى، أخفق في فعله.

فعلى الرغم من وجود وعي واضح في المجلس بالأزمات الإنسانية الخطيرة - أو بالأحرى الكوارث - في سورية واليمن، لم نتمكن من الاتفاق على نص بيان صحفي عقب المشاورات بشأن اليمن في ٣ آب/أغسطس، ولا بشأن سورية يومي ٩ و ٢٢ آب/أغسطس. ومن الصعب تصور ما قد يفكر فيه المدنيون في المنطقة المحاصرة في سورية إن حاول شخص منا أن يشرح لهم الأسباب التي لم نتمكن بسببها من إصدار بيان يدين الحالة، أو ما قد يعتقد أي طفل ليس لديه ما يقتات عليه من طعام ولا أدوية لمعالجة أمراضه؛ أو إن كان ذلك الطفل لا يستطيع الذهاب إلى المدرسة بسبب النزاع أو تم تجنيده من قبل الإرهابيين أو تعرض للعنف الجنسي على أيديهم.

ومن المؤسف أن شهر آب/أغسطس قد شهد مجدداً فشل مجلس الأمن في مواجهة المسائل التي يتحمل فيها مسؤولية لا مناص منها.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أهنئكم، سيادة الرئيس، على رئاستكم خلال شهر آب/أغسطس، الذي ترأستم أثناءه مناقشتين مفتوحتين (انظر S/PV.7753 و S/PV.7758) وعمليتي اقتراح شكليتين. وقد أظهرت هاتان العمليتان أن إجراءات المجلس، التي أدرتموها، سيدي، بفعالية كبيرة، فعالة حقاً. والدليل الأفضل على ذلك يكمن في حقيقة أن المجلس استطاع منهجياً أن يمضي قدماً بأسلوب موحد في العمل الملح جداً، المتمثل في اختيار

الإقليميين، مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي، الاضطلاع بمسؤولياته، كما سيفعل في الأيام المقبلة، عبر القيام بزيارة إلى جنوب السودان. لقد حان الوقت لكي ينفذ المجلس أخيراً حظر توريد الأسلحة إلى ذلك البلد المنكوب - قرار حكيم كان ينبغي أن نتخذه منذ وقت طويل.

وأود أن أختتم بياني بكلمة عن لبنان، وأشير إلى أننا اعتمدنا بياناً رئاسياً قوياً في أواخر تموز/يوليه (S/PRST/2016/10)، لنستنكر استمرار منصب الرئاسة شاغراً. وخلال المشاورات في ٢٤ آب/أغسطس مع إدارة عمليات حفظ السلام، أشرنا إلى الحالة في جنوب لبنان، بعد ١٠ سنوات على اتخاذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وقد أكدنا دعمنا الجماعي لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)، في تنفيذ ولايتها للحفاظ على وقف الأعمال العدائية. وفي ٣٠ آب/أغسطس، اتخذنا بالإجماع القرار ٢٣٠٥ (٢٠١٦) لتمديد ولاية البعثة لسنة أخرى. ونحن نرحب بدعم المجلس لليونيفيل، ولاستقرار جنوب لبنان - في منطقة الشرق الأوسط، التي لا تستحق أزمة أخرى.

لذا، كان شهر آب/أغسطس غنياً جداً في جوهره، وإنني أود أن أشكركم، سيدي، على عملكم أثناء رئاستكم. وأرحب أيضاً برئاسة نيوزيلندا لشهر أيلول/سبتمبر، الذي سيكون حافلاً على قدم المساواة.

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أهنتكم، سيادة الرئيس، على توجيه المجلس خلال شهر آب/أغسطس، الذي تبين أنه شهر حافل تماماً بالتطورات، الجيدة والسيئة - لكن معظمها سيئ للأسف. وأود اليوم أن أركز على بضع نقاط فقط، كما هو مقترح في المذكرة المفاهيمية. أود أن أركز على كوريا الشمالية وجنوب السودان. وإذا فعل ذلك، فإنني أود التشديد على أهمية وحدة مجلس الأمن وعمله وفعاليته.

الإنساني، الذي يُعتبر واجباً مضموناً بمقتضى القانون الدولي الإنساني. ومن المؤسف أننا لا نزال بعيدين جداً عن ذلك. وبشأن هذه المسألة أيضاً، يتعين على المجلس أن يبين أنه على مستوى مسؤولياته.

لقد ذكرتُ للتو الأسلحة الكيميائية في سورية. وفي الحقيقة، إن مسألة عدم الانتشار كانت في صلب أعمال المجلس في هذا الشهر. وقد عقدتم، سيدي الرئيس، مناقشة مفتوحة مكرّسة لتلك المسألة (انظر S/PV.7758). لكن المجلس تناول أيضاً الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومن حُسن الحظ أننا استعدنا وحدثنا في هذا الشهر، عقب مزيد من الاستفزاز غير المسؤول من قبل السلطات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد أدان المجلس بعبارات لا لبس فيها، اختبارات القذائف التسيارية التي أجرتها بيونغ يانغ، والتي تشكل تهديداً مباشراً لجيرانها. وإنني أذكر بأن قذيفة سقطت في الشهر الماضي في المياه الإقليمية لليابان، وهي دولة عضو في الأمم المتحدة ومجلس الأمن. وكان ذلك أيضاً تهديداً لنظام عدم الانتشار، الذي يستند إليه أمننا الجماعي. علينا أن نعزيز رسالتنا، ونحدد قوائم جديدة، لفلا تسيء السلطات في بيونغ يانغ فهم إصرارنا على منعها من مواصلة المضي قدماً ببرنامجه النووي وبرنامجه للقذائف التسيارية غير القانونيين.

وفي الختام، وبشأن مسألة جنوب السودان، شمل شهر آب/أغسطس متابعة من قبل المجلس بشأن تدهور الحالة في ذلك البلد منذ تموز/يوليه، مع اندلاع العنف في جوبا. وكان من المهم للمجلس أن يذكر الجميع بالأهمية التي يوليها لحماية المدنيين. فبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تعمل في بيئة شديدة الصعوبة، وهي تواجه عدداً من العراقيل في تنفيذ ولايتها. لذا، كان من المهم للمجلس أن يؤكد دعمه الكامل لتلك البعثة. وقد ذكر المجلس الأطراف أيضاً بأنه ينبغي لها أن تلتزم بالسلام مجدداً. وينبغي للمجلس، إلى جانب شركائه

ميدانياً. وزيارة المجلس المقبلة إلى جنوب السودان، ستكون فرصة هامة يوجّه فيها المجلس رسالة واضحة إلى حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشدد على الأهمية التي توليها اليابان لتحسين أساليب عمل المجلس. وفي هذا السياق، أود أن أنطرق بإيجاز إلى العملية الجديدة والشاملة لاختيار رؤساء الهيئات الفرعية للمجلس لعام ٢٠١٧. إننا في مرحلة تنفيذ المذكرة الجديدة S/2016/619 التي قدمها رئيس مجلس الأمن في ١٥ تموز/يوليه. ومنذ بداية آب/أغسطس، قامت المملكة المتحدة واليابان - باعتبارهما ميسرين مشاركين للعملية - بإجراء مشاورات غير رسمية مع أعضاء المجلس الحاليين والمنتخبين حديثاً. وسنجري مزيداً من المشاورات وفقاً لنص المذكرة الرئاسية وروحها.

وأود مرة أخرى أن أشكر ممثل ماليزيا، ووفده على كل ما قاموا به من عمل جيد خلال شهر آب/أغسطس. وأتمنى لممثل نيوزيلندا رئاسة ناجحة في شهر أيلول/سبتمبر. ونود أن نؤكد له على أننا سنقدم كل ما سيحتاجه من دعم.

السيدة سيسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): في مستهل شهر أيلول/سبتمبر وموسم ذروة جديد للجمعية العامة، فمن المناسب لنا أن نتوقف لحظة للنظر في بعض أولويات مجلس الأمن التي تناولناها خلال شهر آب/أغسطس الحافل بالأعمال، والتي سنحتاج إلى مواصلة. وأود أن أركز على وجه الخصوص على عمل المجلس بشأن سورية وجنوب السودان، وأن أتناول بإيجاز جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومداولتنا الجارية بشأن اختيار الأمين العام المقبل.

وكما سبق في العديد من الشهور، فقد ركز المجلس في آب/أغسطس على الأوضاع السياسية والإنسانية والأمنية في سورية، كما ذكر زملاء آخرون. كما أود أن أتوقف لحظة للتذكير بجلسة صيغة آريا المؤثرة للغاية التي استضافتها معنا

فيما يتعلق بكوريا الشمالية، يؤكد وفد بلدي أهمية الرسالة الموحدة التي أصدرها المجلس في بيانه الصحفي (SC/12494) ليدين بشدة القذيفة التيسيرية التي أطلقت من الغواصة، في ٢٣ آب/أغسطس، وسلسلة عمليات الإطلاق السابقة من قِبل كوريا الشمالية، التي كانت انتهاكاً صارخاً للالتزامات بمقتضى قرارات مجلس الأمن. وتلك الإطلاقات تسهم في تطوير كوريا الشمالية لأنظمة إيصال الأسلحة النووية وتزيد التوترات في المنطقة وخارجها. وهذه الإطلاقات، بما فيها واحد يؤثر في منطقة تمييز الهوية لأغراض الدفاع الجوي لليابان، تشكل خطراً متزايداً على الأمن القومي لبلدي.

وإننا نرحب بحقيقة أن المجلس قد أظهر الوحدة في إدانة أعمال الاستفزاز من قِبل كوريا الشمالية، عبر بيانه الصحفي في ٢٦ آب/أغسطس، لكن ذلك لا يكفي. فعلينا ألا ندع هذه الأعمال العنيفة تمر بدون عواقب. وفي ضوء خطورة الحالة، ينبغي للمجلس أن ينظر في اتخاذ المزيد من التدابير رداً على تهديدات كوريا الشمالية الواضحة والمستمرة للسلم والأمن الدوليين، آخذين في الاعتبار العزم الذي أعربنا عنه في القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦)، على اتخاذ مزيد من التدابير الهامة في حال اختبار أو إطلاق نووي آخر. وأود أيضاً أن أكرر دعوة حكومة بلدي إلى حث جميع الدول الأعضاء على مضاعفة جهودها من أجل التنفيذ والإنفاذ الكاملين لقرارات المجلس ذات الصلة، بما يشمل تقديم تقارير التنفيذ الوطنية.

وفي ما يتعلق بجنوب السودان، ساهمت اليابان في بناء ذلك البلد بأشكال متعددة من المساعدة، وبالمساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة هناك. وهي تؤيد تعزيز تلك البعثة عبر القرار ٢٣٠٤ (٢٠١٦). وبالإضافة إلى التنفيذ الكامل من قِبل الأطراف للاتفاق على حل للنزاع، فإن إنشاء قوة حماية إقليمية في إطار المبادئ الأساسية لحفظ السلام، بما يشمل موافقة الأطراف، يشكل الرد الأكثر فعالية لمعالجة الحالة

التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. ولكن، استنادا إلى ما سمعناه، فإن القضية قوية وواضحة بما يستلزم استجابة قوية من المجلس. ومن الضروري أن نتكاتف لضمان العواقب بالنسبة لأولئك الذين استخدموا الأسلحة الكيميائية في سورية.

ويعد جنوب السودان بلدا آخر حيث الوضع الراهن لا يطاق. واتخذ مجلس الأمن إجراءات هامة خلال هذا الشهر من أجل الاستجابة لنداءات من الشركاء الإقليميين الرئيسيين لإنشاء قوة حماية إقليمية في إطار بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ويحدد القرار ٢٣٠٤ (٢٠١٦) ثلاث أولويات لقوة الحماية الإقليمية البالغ قوامها ٤٠٠٠ فرد، هي: أولا، تيسير حركة آمنة وحررة في جنوبا، وثانيا، حماية المرافق الرئيسية؛ وثالثا، منع شن هجمات ضد المدنيين والأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية. وسيكون للقوة سلطة استخدام جميع الوسائل اللازمة للاضطلاع بهذه المسؤوليات. وسوف تدعم هذه الجهود المهمة الأوسع نطاقا لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لحماية المدنيين، ورصد حقوق الإنسان، وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية، ودعم تنفيذ اتفاق السلام. ونتطلع إلى بعثة المجلس التي ستقودها السنغال والولايات المتحدة إلى جنوب السودان ابتداء من يوم غد.

وهناك تحدي آخر في ملف المجلس يتطلب الحزم هو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وكان المجلس مرة أخرى، وأكثر من مرة، مطالبا بالاجتماع على وجه السرعة لمعالجة حالة استفزاز جديدة من جانب كوريا الشمالية. فلا يمكن تجاهل الإجراءات التي تتخذها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وما تقوم به من عمليات تطوير لقدراتها في مجال القذائف التسيارية، على وجه الخصوص.

وأود أن أذكر أيضا عملنا بشأن اختيار الأمين العام المقبل. فقد أجرى المجلس اقتراعه الشكلي الثاني والثالث في

المملكة المتحدة وفرنسا ونيوزيلندا وأوكرانيا، حيث استمعنا مباشرة من أولئك الذين شهدوا الحصار في حلب. فقد كانوا هم الأفراد الذين عملوا جاهدين لمحاولة تخفيف بعض المعاناة الرهيبة هناك، بمن في ذلك الأطباء والمستجيبين الأوائل من ذوي الخوذ البيض. وقد أوضحت المشاهد التي وصفوها والصور التي تبادلوها النطاق المؤلم لكارثة إنسانية. فقطع الأغذية والأدوية عن مئات الآلاف من المدنيين الأبرياء يقوض وقف الأعمال العدائية ويصب في النهاية في أيدي الجماعات المتطرفة العنيفة. وفي اليوم التالي، اجتمع وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ستيفن أوبراين والمبعوث الخاص ستافان دي ميستورا مع المجلس ودعوا إلى تحديد فوري لوقف أعمال القتال وهدنة لتمكين وصول المساعدات الإنسانية.

ويعزى ذلك بشكل لا يصدق إلى حد كبير إلى ما يقوم به النظام السوري من عرقلة، فلم تتمكن قوافل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات من تقديم المساعدة في الفترة من ١ إلى ٢٣ آب/أغسطس، وفي الفترة من ٢٣ إلى ٢٩ آب/أغسطس لم تتمكن سوى أربع قوافل من تقديم المساعدة إلى المناطق المحاصرة أو التي يصعب الوصول إليها في سورية. وببساطة يجب أن نرى تحسينات في وصول المساعدات الإنسانية. وكما قلت في القاعة قبل أكثر قليلا من أسبوع، فإنه في حين تدين الولايات المتحدة جميع أطراف النزاع التي تستخدم أساليب الحصار، يجب أن نكون واضحين في أن نظام الأسد والداعمين الدوليين له مسؤولين عن معاناة الغالبية العظمى من السوريين الذين يعيشون تحت الحصار.

ويقودني ذلك إلى نقطة أود أن أביدها بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. لقد تلقينا بالأمس فقط إحاطة إعلامية هامة ومثيرة للقلق من الممثل السامي لشؤون نزع السلاح كيم وون - سو ورئيسة آلية التحقيق المشتركة فرجينيا غامبا. ونحن بصدد استعراض نتائج آلية التحقيق المشتركة

وكلمة أخيرة بشأن أساليب العمل، يود وفد بلدي أن يشجع اليابان بقوة - بصفتها رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، وفي سياق الاستعراض الشامل المقبل للمذكرة ٥٠٧ - على النظر بصورة شاملة في حاجة المجلس إلى تحسين إدارة توقعات العضوية الأوسع نطاقاً، ولا سيما فيما يتعلق بالشفافية في عمل المجلس.

ومن وجهة نظر الرئاسة، يسرني أن ألاحظ أنه، بالرغم من التوقعات بأن شهر آب/أغسطس لن يكون حافلاً إلى حد ما بالأحداث، فإنه لم يكن كذلك. وهذا لا يعني القول بأننا قد توقعنا أو كنا نرتقب العديد من الحالات التي وقعت أو ظهرت. بل إن برنامج العمل الذي اعتمدناه قد أتاح ما يكفي من المرونة لاستيعاب مجموعة من المسائل. ولغرض التسجيل في المحضر، اعتمد المجلس ما مجموعه تسعة نواتج خلال شهر آب/أغسطس. كان اثنان منها قرارين رئيسيين، وهما: القرار ٢٣٠٤ (٢٠١٦)، بشأن جنوب السودان، والقرار ٢٣٠٥ (٢٠١٦)، بشأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، الذي اعتمدناه أمس. كما اعتمدنا بياناً رئاسياً هاماً (S/PRST/2016/13) لدعم العمليات الانتخابية والسياسية الجارية في الصومال. واعتمدت خمسة بيانات صحفية، أعرب اثنان منها عن إدانة المجلس القوية للهجمات الإرهابية التي وقعت في تركيا وفي كابل. وشملت الحالات الأخرى التي أعلن المجلس عن موقفه فيها شجب قتل المدنيين في مقاطعة كينغوا الشمالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي السودان وجنوب السودان، ولا سيما دعمنا لاتفاق خارطة الطريق الخاص بفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ. وأخيراً، اعتمد بيان صحفي عبر عن قلق المجلس الجماعي إزاء التطورات في شبه الجزيرة الكورية.

آب/أغسطس، ونرى أن العملية تسير في الاتجاه الصحيح. ولكن يجب أن نواصل التركيز على مداولاتنا، على الرغم من الشهر المقبل الحافل بالأعمال. وحتى ونحن نخطط لوصول العديد من قادة بلداننا خلال أسابيع قليلة، فإننا نتطلع إلى مواصلة جهودنا في أيلول/سبتمبر لتحديد أفضل المرشحين تأهيلاً لقيادة المنظمة في العقد المقبل.

وأخيراً، أود أن أشكر ماليزيا على قيادتها الممتازة للمجلس هذا الشهر، وأن أقدم دعمنا إلى نيوزيلندا فيما تتولى الرئاسة في شهر أيلول/سبتمبر الحافل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل ماليزيا.

أود أن أشكر زملائي على الكلمات الطيبة الكثيرة التي أعربوا عنها إلي وإلى وفد بلدي. ونحن نقدر أيما تقدير الروح البناءة والدعم الذي أبداه جميع أعضاء مجلس الأمن خلال شهر آب/أغسطس، الذي شرفت ماليزيا برئاسة المجلس خلاله. كما أود أن أشكر جميع الوفود على المشاركة في الجلسة الختامية اليوم.

وقد أبرز البيان المشترك الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس - أنغولا، والسنغال ومصر - المرونة التي اتسم بها شكل هذه الجلسة، على النحو المتوخى في مذكرة الرئيس S/2010/507. ولا تزال ماليزيا ترى أن الجلسات الختامية الرسمية كهذه الجلسة تتيح فرصة ممتازة للمجلس ليقوم بنقد ذاتي بطريقة مفتوحة وشفافة. ومع الاعتراف بأن التفاعل، ولا سيما مع الدول غير الأعضاء في المجلس، يمثل نقطة خلاف، فلا تزال نرى أن التناوب بين الرسمية وغير الرسمية، أو الجلسات الختامية على طريقة توليدو، كما جرت العادة في معظم السنة، توفر على الأقل مزيجاً جيداً وتعمل على توازن الحاجة إلى المسائلة والتفاعل.

أخرى أطلقتها ماليزيا هذا الشهر. وقد عقدت المناقشة في المقام الأول لدعم الاستعراض الشامل الجاري لحالة تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي تقوده إسبانيا. وفي الوقت نفسه، سعت المناقشة أيضا إلى إبراز أهمية استمرار التركيز الدولي على التهديد الذي تشكله إمكانية انتشار أسلحة الدمار الشامل والمواد والتكنولوجيات المتصلة بها إلى جهات فاعلة من غير الدول وجماعات متطرفة عنيفة. ونعتقد أن المناقشة قد نجحت في إبراز الصلات القائمة بين النزاعات الجارية والمخاطر المحتملة لانتشار مواد وتكنولوجيات أسلحة الدمار الشامل.

وأخيراً، تشرفت ماليزيا كذلك شرفا كبيرا وسعدت بوضع الثقة فيها مرتين وتكليفها بتيسير عملية تعيين الأمين العام المقبل هذا الشهر. وما زلنا نعتقد أن عملية التعيين يمكن أن تستفيد من مزيد من الشفافية. ففي نهاية المطاف، نحن بصدد اختيار الشخص الذي سيقود الأمم المتحدة في وقت تواجه فيه تحديات كبيرة تتطلب قوة ومثابرة في الإرادة للتغلب عليها. وعلى هذا النحو، فإن قرارنا كمجلس يجب ألا يحدد عن توقعات المجموعة الكاملة من الشركاء وأصحاب المصلحة، وهي المجتمع الدولي بأسره.

وأود أن أختتم بالإعراب مرة أخرى، بالنيابة عن وفد ماليزيا، عن عميق تقديرنا لجميع أعضاء المجلس على الدعم والتعاون البناء الذي قدم لنا طوال الشهر. ونأمل بإخلاص أن تستمر روح المرونة والتوافق والنوايا الحسنة التي هي سمة مميزة للمجلس وأعضائه.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وقبل أن أرفع الجلسة، وبما أن هذه آخر جلسة مقررة للمجلس في شهر آب/أغسطس، أود أن أعرب مرة أخرى عن تقدير وفد ماليزيا الخالص لأعضاء المجلس، وخاصة زملائي الممثلين الدائمين وموظفيهم، وكذلك لأمانة المجلس على كل ما قدموه لنا من دعم. لقد كان هذا الشهر حافلا

وبالإضافة إلى تلك النواتج، عقدت مناقشات هامة بشأن مجموعة من المسائل والحالات الأخرى.

وكما ذكر المتكلمون السابقون، فإن اتخاذ المجلس لإجراء مبكر لدعم عملية السلام في كولومبيا جدير بالملاحظة. ونتطلع، في ذلك الصدد، إلى العمل عن كثب مع أعضاء المجلس الآخرين لضمان إمكانية تعزيز المكاسب التي تحققت من خلال دعم وتيسير الأمم المتحدة المنسقين، بمساعدة البلدين الضامنين والبلدين الداعمين، بما في ذلك الزميلة فتزويلا، عضو المجلس.

كما أود كذلك الإعراب عن عميق تعاطف وتعازي وفد بلدي للوفد الصيني على الهجوم الانتحاري بسيارة مفخخة ضد السفارة الصينية في بيشكيك يوم أمس. إننا ندين بشدة الاعتداء على الأماكن التي لا يجوز المساس بها بموجب القانون الدولي.

وتؤمن ماليزيا إيماناً راسخاً بأنه لا يزال هناك مجال كبير للمجلس لتحسين سجله وممارساته فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن مبادرة تحسين إلمام المجلس بالحالة التي قادتها نيوزيلندا، أمر مهم وينبغي أن يستفيد من النظر بشكل شامل وإيجابي من قبل جميع أعضاء المجلس.

كما أن ماليزيا سعيدة بعقد مناقشة المجلس المفتوحة السنوية (انظر S/PV.7753) بشأن الأطفال والتزاع المسلح هذا الشهر. فما زلنا نعتقد أن الآلية المعنية بالأطفال والتزاع المسلح لا تزال واحدة من أكثر الأدوات التي في متناول المجلس فعالية في مناصرة حماية الأطفال في حالات التزاع المسلح في جميع أنحاء العالم. ويجب أن يستمر ذلك الدور والولاية الهامة في توجيه دعم المجلس غير المجزأ.

وقد كانت المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى (انظر S/PV.7758) بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل مبادرة

بالعمل فعلا، توصلنا خلاله إلى توافق في الآراء بشأن العديد من المسائل الهامة التي تقع ضمن اختصاصنا. ولم يكن بوسعنا أن نفعل ذلك بمفردنا من دون العمل الشاق والدعم والمساهمة الإيجابية من قبل جميع الوفود وممثلي الأمانة، بمن فيهم جميع موظفي المؤتمرات ذوي الصلة والمترجمين الشفويين. ونحن نختتم رئاستنا، أعلم أنني أتكلم باسم المجلس حين أتمنى لوفد نيوزيلندا حظا سعيدا في شهر أيلول/سبتمبر.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٥.